

تحولات السياسة والمجتمع في إيران ما بعد الخميني Political and social changes in Iran after Khomeini

أحسن خديم الله*

جامعة جيجل، الجزائر

ahcenekhe@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/08/29 تاريخ القبول: 2022/09/29 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء وتعميق المعرفة بالتحويلات المجتمعية وأنماط السلوك التي شهدتها إيران بعد رحيل الخميني عام 1989، وهي الحقبة التي اتسمت بالتركيز على السياسة الداخلية نتيجة المراجعة التي تعرض لها الفكر الإيديولوجي الثوري، وما أفرزته من متغيرات فرضت نفسها على إدارة النظام الحاكم في مختلف الجوانب التحديثية. ذلك أن سياسة إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وما رافقها من جدل حول دور الدين في المجتمع وتغير شروط تقلد المرجعية الدينية، علاوة على تطور أنماط سلوكية وقيمية، قد أثرت في توجهات السلطة السياسية وقادتها إلى الأخذ بنهج الواقعية بصورة جعلت توجهات النظام القائم أكثر براغماتية وأقل إيديولوجية.

الكلمات المفتاحية: الخميني. رفسنجاني. إعادة الإعمار. البراغماتية. ولاية الفقيه. مراجع التقليد. تحولات المجتمع.

Abstract :

This study seeks to explain the societal transformations, That Iran has undergone after Khomeiny 1989. That This period was characterized by a focus on internal politics as a result of the revision of the revolutionary ideological thought. Show That the policy of reconstruction and the controversy that accompanied it about the rôle of religion in society and the change in terms of reference, and the development of behavioral and value patterns affected the orientations of the regime and led him to take the approach of realism.

Key words : Khomeiny. Rafsanjani. Reconstruction. pragmatism. Wilayat al-Faqih. Tradition references. Society transformations.

مقدمة

تميزت حقبة ما بعد الخميني بمشهد اجتماعي وسياسي، عرف تغييرا جذريا في إيران التي شملت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية الديموغرافية والسلوكية. فمنذ عام 1989 أدت ديناميكية التغير الداخلية في إيران إلى تحول في هيكليات السلطة المجتمعية والحكومية، وفي المسارات التي انتهجها الإيرانيون لمواجهة الظروف المتبدلة في مجتمعهم. فالاتجاهات العالمية في انتشار وسائل الاتصال وثورة المعلومات، ناهيك عن ظهور الفشل في بناء نظام إسلامي كأنموذج على صعيد الجبهة الداخلية سواء على مستوى الحياة الاقتصادية أو حتى على مستوى تطبيق الإسلام ذاته داخل إيران، علاوة على الانتكاسة الحقيقية التي عرفها الاقتصاد الإيراني وما صاحبها من أزمة اجتماعية حادة تجلت في تفاقم الفقر وتزايد الهوة بين الشرائح الاجتماعية عامة. وإقصاء سياسي لرموز التيارات السياسية المعارضة لنظرية ولاية الفقيه. حيث عجلت هذه المتغيرات المطالبات الناشئة والمتصلة بحقوق المرأة والحريات الفردية، خاصة مع ظهور جيل الشباب الذي لا يثق في المثل الثورية وخطابات رجال الدين، الأمر الذي فاقم من حدة التوترات على السياسة الثقافية، إذ حولت هذه الوقائع إيران إلى بلاد ذات تغييرات غير مسبوقة وأحيانا متناقضة..

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم التحولات والاصطفافات الجديدة التي عرفها المشهد الداخلي الإيراني في فترة ما بعد انتهاء الحرب مع العراق ورحيل الخميني عام 1989، وما عرفه من ابتعاد عن سياسة تسييس الدين واعتماد البراغماتية الاقتصادية محل الرومانسية الثورية الأمر الذي أثار جملة من التساؤلات تتعلق بالمسألة محل الدراسة والتي من أهمها:

- ما هي أبرز التحولات التي شهدتها الجبهة الداخلية في إيران ما بعد الخميني؟.
- وإلى أي مدى كان لها تأثير على توجهات النظام وممارساته السياسية؟.

وعليه فقد تمت الإجابة على التساؤلات التالية وفق الخطة التالية:

أولا: الأزمة الاقتصادية كدافع أساسي للانفتاح وسياسة البراغماتية.

ثانيا: أزمة المرجعية الدينية (مسألة خلافة الخميني).

ثالثا: تطور سلوكيات المجتمع والبحث عن قيم جديدة.

أولاً: الأزمة الاقتصادية كدافع أساسي للانفتاح وسياسة البراغماتية

كان من المتوقع أن تفتح الثورة في إيران الباب للإصلاحات السياسية الاقتصادية وأن تحقق الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية، لكنها لم تستطع تحقيق تلك الأهداف في عقدها الأول، حيث واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديات الحرب مع العراق فضلاً عن العديد من المصاعب الاقتصادية والسياسية مما أدى إلى نفاذ صبر الجماهير، وهكذا وصل النقاء الثوري إلى نهايته واضطرت الحكومة تحت وطأة الظروف إلى التخفيف من حدة الحماس الإيديولوجي المفرط. وأصبحت بعد ذلك أسس شرعية النظام وسلطته بحاجة إلى التغيير، وتعين على الجمهورية الإسلامية توفير أسباب منطقية لحكمها.

ويعود ذلك التحول في الإيديولوجية الإيرانية إلى عدة أسباب أهمها¹:

- إن كل الأساليب التي قامت بها إيران من أجل تحقيق أهداف التفوق الإقليمي والريادة الإسلامية، هي أساليب أخفقت بشكل مطلق، ولم تجن منها إيران إلا نتائج عكسية باتهام الإسلام باعتباره دين عنف وإرهاب.
- اصطدام إيران ببيئة عدائية منعتها من نشر منطقتها الثوري، فرغم التأييد الذي حظيت به الثورة في بدايتها باعتبارها رمزا للكفاح ضد الدكتاتورية والاستبداد، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى طرف مرعب بسبب التصفية ضد التيارات اليسارية والقومية داخليا ودعم عمليات العنف خارجيا، ومن ثم جرى النظر إليها كأنها رمز لظهور إسلام ثوري ظلامي ومتعصب.

إن الآثار المستمرة لسوء الإدارة والصراع على السلطة بين الفصائل المتنافسة داخل مؤسسات الدولة، علاوة على القرارات المؤقتة والارتجالية في مجال السياسات ألقت بظلالها على أي اهتمام منظم وهادف بالتغييرات الاقتصادية والثقافية والدينية والتكنولوجية التي حصلت في إيران، مما أفضى إلى أخطاء فادحة في التقدير والإدارة، وأدى بالتالي إلى تفاقم الشكوك وفشل السياسات غداة التحولات العميقة والمتعددة الجوانب التي شهدتها البلاد².

وبدا جليا خلال هذه الفترة أن الزخم الثوري قد انحصر بكامله في الشارع الإيراني خاصة مع ظهور اتجاه متنام داخل مركز القرار نفسه يتبنى الخط الواقعي البراغماتي للتكيف مع ضغوط الحالة الداخلية ومعطيات الوضع الدولي، وهو الاتجاه الذي مثله الرئيس هاشمي رفسنجاني^{*}، والذي دعا إلى التآليف بين الثوابت القومية التي قامت عليها إيران الحديثة، والتي تتمثل في الدولة المركزية والهوية الفارسية والدور الذي الإقليمي المستند إلى العامل الطائفي والنموذج الجمهوري الإسلامي، واتفق خلالها المراقبون على أن هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إسلامي معتدل³.

لقد اتسمت المرحلة بالتركيز على إعادة البناء الذي أصبح شعار الأمة، فقد كانت إيران التي تركها الخميني لخلفائه شديدة الاختلاف عن إيران التي تسلمها هو من الشاه، حيث ترك وراءه دولة معزولة عن العالم

وأنهكتها تجربة الثورة وآثار الحرب المدمرة على اقتصاد البلاد التي أدت إلى تعطيل 90% من المصانع، والتراجع الكبير في عائدات إيران النفطية، حيث نجد سنة 1982 وصلت عائداتها إلى 19.2 مليار دولار، وتراجعت حتى وصلت في سنة 1986 إلى 6.6 مليار دولار، ناهيك عن إنفاق مبالغ طائلة من أجل تمويل الحرب دون اللجوء إلى القروض الأجنبية وقد تفاوتت تقديرات الحجم الإجمالي للخسائر ومستلزمات الإعمار ما بين 600 مليار دولار حسب بعض المصادر الإيرانية و200 مليار دولار حسب تقدير بعض الدوائر العربية الخليجية⁴، ولم تبذل الحكومة شيئاً يذكر لتحسين اقتصادها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في إيران بنسبة قدرها 50% في الفترة من بداية الحرب حتى نهايتها⁵.

وأدى الوضع المتأزم والتركبة الثقيلة التي ورثتها إيران ما بعد الخميني إلى اضطرابات داخلية احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بالشعب إلى المطالبة بـ " ثمار السلام"، ولأن الخميني كان محصلة فريدة من نوعها نتجت عن ظروف تاريخية متميزة، فقد كان بمقدوره تجاهل الاحتجاجات الشعبية الشديدة على تدهور الظروف الاقتصادية بإعلانه: "أن الشعب الإيراني لم يقم بالثورة بهدف الحصول على البطيخ"⁶، وهي إشارة رمزية تؤكد رفضه لأن تكون المنفعة المادية شرطاً ملازماً للثورة، لكن خلفائه عجزوا عن تجاهل تلك الأوضاع المنهارة، وكان عليهم تحسين الظروف الاقتصادية. أو على الأقل الوعد بذلك ضمن سياسة إعادة البناء والإعمار التي بدأوا انتهاجها. فقد أدرك النظام الذي تلى مرحلة الخميني أنّ استمرار المشاكل الاقتصادية سوف تعمق الهوة بين القاعدة والسلطة. الأمر الذي دفع بالرئيس هاشمي رفسنجاني إلى إتباع سياسة اقتصادية تتسم بدرجة أكبر من الليبرالية والسماح بحرية استيراد المواد والمنتجات الاستهلاكية من دون عائق، كما دعا البعض إيران إلى أن تهتم بوضع المواطنين المعيشي بدلاً من الحديث عن ما يحدث في البوسنة وفلسطين⁷.

وكانت هذه السياسة قد أتت بثمارها مع انتهاء الحرب مع العراق، فمنذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي ظهرت قوة سياسية جديدة تسعى إلى تطبيع الدبلوماسية الإيرانية، وتوطدت هذه النزعة مع انتخاب حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني لمنصب رئاسة الجمهورية عام 1989، عندها أخلى الفريق الحكومي القريب من اليسار الإسلامي الساحة لحكومة تكنوقراطية أعلنت عزمها على إعطاء الأولوية للبناء والإعمار ولبرلة الاقتصاد. ومن دون شك أن وصول هذه القوة الجديدة كان نتيجة فشل السياسة الراديكالية التي تم اعتمادها في الثمانينيات، والتي كانت تثير الخشية من إغراق البلد في أزمة اقتصادية وسياسية بإمكانها الإطاحة بنظام رجال الدين، ومن ثم نظر قسم كبير من السكان بعين الرضا إلى وصول رفسنجاني إلى السلطة، وأصبح من الصعب على الخطاب الثوري المتطرف أن يمر على الطبقات الأكثر حرماناً⁸.

وفي الاتجاه العام فقد تميزت التفاعلات الداخلية للجمهورية الإسلامية بدرجة عالية من الاستقرار، وكان أهمها تلك التي جرت بخصوص برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه الرئيس رفسنجاني وقراراته التنفيذية التي تمثلت في تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، والاقتراض من الخارج، والخصخصة وتخفيض الدعم، وهي المسائل التي عرفت سجالا داخليا وأثرت على السياسة الاقتصادية لرفسنجاني.

وقد تميز أسلوب رفسنجاني الرئاسي بثلاثة ملامح كان أهمها إشراك أعضاء حكومته في صنع القرار وتنفيذ السياسات الاقتصادية ومواجهة مجلس الشورى عند حمايته لأعضاء حكومته من الانتقادات. بينما تمثلت خاصية الشروع في الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة في دمج بعض المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة، كما حدث مع اللجان الثورية ومع وزارة الحرس الثوري، والتأكيد على الطابع التكنوقراطي في تكوين مؤسسات الدولة. وهي السمة البارزة الثانية التي ميزت رئاسة رفسنجاني، فهو لم يعتمد في تعيين وزراءه على الماضي الثوري أو المؤهلات الثورية وإنما يعتمد على المعيار التكويني الأكاديمي. ونذكر على سبيل المثال أن حكومته الأولى مكونة من سبعة وزراء يحملون شهادة الدكتوراه وسبعة مهندسين، ومنهم من تلقى تعليما في الجامعات الغربية⁹، واثنان فقط من رجال الدين (هما وزير العدل والأمن). والأهم من ذلك أن المراتب الدينية لهذين الرجلين لم تعد مرتبة "حجة الإسلام" التي تعادل مرتبة الرئيس رفسنجاني نفسه. ولم يكن هناك سوى وزير واحد (وزير العمل حسين كمالي) لا يحمل أي مؤهلات جامعية¹⁰. وبالإضافة إلى هذه العوامل الموضوعية ساهمت شخصية رفسنجاني وخطابه المعتدل في تجنب الصدام المباشر مع المرشد، رغم أنه تعرض شخصيا إلى محاولة التعدي على حياته*.

وبدل هذا على أن الرئيس رفسنجاني قد أعطى الأولوية لمنطق الدولة على حساب منطق الثورة وبالتالي أصبحت إيران تعامل وحدات النظام الدولي كوحدات مكملة عوض أن تخاطب بعض الجماعات العرقية أو الأقلية ذات الهدف الثوري، وقد عبر رفسنجاني عن هذا في إحدى تصريحاته قائلا: "نحن لسنا في حاجة للتطرف ولا للشعارات غير المنطقية والأهداف التي تستحيل تحقيقها والتي من شأنها أن تخيف الناس، وتلحق بنا الضرر..."¹¹. أما نموذج "الزمالة" فهو ما يميز أسلوب رفسنجاني في إدارة الدولة الذي ركز أساسا على مشاركة المجموع في حل المشاكل، وتبني أسلوب العمل الجماعي حيث امتلك رفسنجاني شبكة من المستشارين، كما أنه كان على اتصال دائم بمرؤوسيه بهدف الاضطلاع على المزيد من المعلومات والتقارير، مع أن ذلك النموذج يتطلب اتصالا وثيقا وتفاعلا مستمرا بين الرئيس والمرشد الأعلى¹².

إنّ انتخاب رفسنجاني أوصل إلى السلطة التيار البراغماتي من معسكر الأصوليين ووضع إعادة بناء الاقتصاد على رأس الأولويات. واعتمدت خطة رفسنجاني الخماسية الأولى للتنمية (1988-1993) على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيات الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية، وبرغم أنّ رفسنجاني كان يعمل في ظل ظروف قاسية، فقد تمكّن من إنعاش قطاع النفط، حيث تم إصلاح عدد من أهم مصافي تكرير النفط ومنصات استخراجها وزيادة إنتاج النفط، كما قامت بخصخصة عدد محدود من الصناعات الإستراتيجية وخفضت نسب الدعم، وفتحت الأسواق الإيرانية للمنتجات والاستثمارات الأجنبية¹³.

أدرك رفسنجاني أنّ برنامجه الاقتصادي عرضه للفشل إذا لم يصحبه ببعض التغييرات الأساسية في سياسة إيران الخارجية. حيث اتضح خلالها ميل القيادة الإيرانية إلى النزعة البراغماتية في العديد من الخطب والشعارات، مثلما جاء في بيان الرئيس رفسنجاني بمناسبة توليه منصبه، حيث قال: "إن إيران لن تتمكن من بناء السدود بالشعارات وحدها"¹⁴، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تضع الحكومة الأوضاع الاقتصادية على قمة أولوياتها، والعمل على تشجيع الانفتاح على العالم الخارجي الذي قد يفيد إيران في الحصول على القروض الأجنبية، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتسهيل العسرة وإعادة النظر في القيود المفروضة على المؤسسات الخاصة¹⁵، وهذا لتشجيعها على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمعدات الصناعية... الخ.

وأعطى رفسنجاني تشجيع الاستثمار أولوية قصوى في برنامجه الاقتصادي، بهدف التقليل من الاعتماد على النفط والتوجه إلى مجال الصناعة، واستيعاب فائض العمالة من خلال البدء بمشروعات إنتاجية جديدة وكذلك زيادة حصيلة إيران من العملات الحرة بما يساعدها على إعادة بناء البنية التحتية، وهو توجه عبرت عنه الخطة الخماسية المشار إليها سابقاً، والتي منحت التسهيلات المصرفية للمواطنين، ورفعت القيود المفروضة على الاستيراد من الخارج وسمحت بحرية التعامل في سوق العملة، وأشارت المصادر في هذا الخصوص إلى أنه في غضون عام واحد بعد تنفيذ الخطة ارتفعت نسبة الاستهلاك بما يساوي 19.2% وحجم الواردات من 14 مليار دولار في عامي 1980-1981 إلى 25 مليار دولار خلال أعوام تنفيذ الخطة، كما قفز سعر الدولار في عام واحد (1994) من 3000 ريال للدولار إلى 7000 ريال للدولار¹⁶.

وعليه أصدر المجلس الاستشاري قانوناً يدعو إلى منح مزايا هامة للاستثمار الأجنبي، كما قامت الحكومة بعملية بيع شركات القطاع العمومي، بغرض تحرير الاقتصاد وهذه العملية عادت بفائدة قدرها 38 مليار دولار.

وتبين أن إعادة البناء والتعمير تتطلب أموالاً طائلة مما جعل إيران تسعى وراء إبرام عقود شراكة مع الشركات القادرة على توفير التمويل الجيد لإعادة البناء، وإن أقرب الاحتمالات هو تولي الشركات الخليجية لهذه المهام، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لقدرتها على تأمين التمويل والخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال خلال السنوات الماضية، علاوة على القرب الجغرافي والديني بين إيران ودول الخليج العربية¹⁷.

ومن الأمثلة على هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، هو نجاح رفسنجاني في استصدار قانون من مجلس الشورى (البرلمان) عام 1993 يخص الإجراءات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وكانت أهم ملامحه: إعفاء الأنشطة الاقتصادية لتلك المناطق من الخضوع للضرائب لمدة خمسة عشر عاماً، وحرية دخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها، وتأمين المستثمرين الأجانب على استثماراتهم فيها، وتمكينهم من المشاركة في مشروعاتها بأي نسبة بعدما كان يشترط أن تقل حصتهم عن النصف في أي مشروع، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية فيها وإعفاء وارداتها والسلع المصنعة فيها من الجمارك وفتح فروع للمصارف الإيرانية والأجنبية فيها¹⁸. وقد تعزز ذلك القانون بالقرار الخاص بإنشاء مناطق تجارية حرة بالأساس في جزيرتي -كيش وقشم- الإيرانيتين*. ورغم أن القانون السابق يخالف المادة 81 من الدستور التي تخطر تملك الأجانب المشروعات الوطنية، وكذلك المادة 43 التي ترفض إخضاع اقتصاد البلاد للسيطرة الأجنبية، فقد أولى رفسنجاني اهتمامه بالمناطق التجارية الحرة، ومنح تسهيلات خاصة لفروع المصارف التي تم افتتاحها¹⁹. وسمح ذلك بفتح الأسواق الإيرانية للمنتجات والاستثمارات الأجنبية. ومزاولة عدد من الشركات الأمريكية أعمالاً في إيران مثل: "كوكا كولا وأرجي رينولدز"، ولعل أكثر ما يجسد هذا التحول أن الشعارات الثورية على الجدران بدأت تختفي لتحل محلها لوحات إعلانات لترويج منتجات يابانية وأوروبية²⁰.

وارتبط بتشجيع الاستثمار أيضاً، القرار الذي اتخذته رفسنجاني في ماي عام 1991 والذي يتعلق بتشجيع عودة المغتربين الإيرانيين، واستثمار أموالهم في ظل تغير الظروف الإيرانية في التسعينيات، وإن استثنى في ذلك أولئك الذين ساهموا في استمرار نظام الشاه أو تورطوا في سفك دماء الشعب، حيث أكد المعنى ذاته -محسن نوربخش- وزير الاقتصاد في حينه بقوله: "أن من الطبيعي أن ترحب إيران بالاستفادة من قدرات الإيرانيين في الخارج، وهي التي أعلنت استعدادها لقبول توظيف رؤوس الأموال الأجنبية"²¹، ورغم أن هذا القرار قد خلف سجلاً على الصعيد الداخلي، فإن الظروف الموضوعية رجحت وجهة نظر رفسنجاني، لأنه كان من الصعب إقناع أعوان نظام الشاه السابق بالعودة إلى إيران ناهيك عن الاستثمار فيها، في ظل نظام تختلف مبادئه وقوانينه عن تلك التي كانت في ظل النظام السابق، وبالتالي اقتضت العودة فعلياً وموضوعياً على غير أصحاب الملفات²².

وكانت الخطة الخماسية الأولى قد أشارت إلى الاقتراض من الخارج بغرض مواجهة صعوبة التمويل الذاتي لإعادة الإعمار والبناء، وفي هذا الإطار جاءت زيارة وفد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير إلى إيران في جوان عام 1990، وتم الاتفاق على تقديم المساعدة في برامج الإعمار مقابل التزامها بالإصلاح الهيكلي، وتسلمت إيران على إثرها أول قرض من البنك في مارس عام 1991 بقيمة 250 مليون دولار، كما تسلمت قرض ثاني منه في ماي عام 1994 وكانت قيمته 850 مليون دولار²³، وبدوره أثار هذا البند اعتراض بعض أعضاء مجلس الشورى استنادا إلى إسلامية الاقتصاد الإيراني كما جاء في ديباجة الدستور وحظر الاقتراض وفق نص المادة 80 منه، فضلا عن التبعية للخارج، وعليه بعث مرشد الثورة - خامنئي - برسالة إلى رفسنجاني في فيفري عام 1993، ضمنها توجيهات اقتصادية تخص تقليص الاعتماد على القروض الأجنبية والتخلص بالتدريج من المديونية الخارجية والاعتماد على الموارد الوطنية في تمويل الأنشطة التنموية والاستجابة للتطلعات الثورية والإسلامية، ولذلك حرصت الخطة الخماسية الثانية 1994-1998 على فرض بعض القيود على الواردات التي اقتصر على السلع الأساسية والمواد الأولية وتنشيط البورصة لاستيعاب السيولة النقدية، وضبط سعر العملة بتحديد قيمة الدولار بـ 1750 ريالا لاستيراد المواد الأولية وبـ 3000 ريال للتعاملات التجارية الأخرى²⁴.

وكان قرار الخصخصة مكملا لقرارات تشجيع الاستثمار والمبادرة الفردية، وتقليل خسائر المصانع والشركات التابعة للقطاع العام*، حيث بدأت الحكومة عام 1991 بطرح أسهم عدد كبير من الشركات العامة تتفاوت تقديراتها حسب المصادر المختلفة ما بين 400 و 800 شركة للبيع في بورصة إيران، ومثل القرارات السابقة كان يمكن الطعن في دستورية هذا القرار، حيث انتقدت مداخلات نواب مجلس الشورى أسس التحول إلى الخصخصة وربطها بالدعاية الامبريالية والصهيونية وترويجها لاقتصاد السوق الحر وضغوط المنظمات الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية²⁵. للإشارة فقد جاءت معظم هذه الانتقادات من تيار اليسار الإسلامي وبعض أنصار اليمين المعارض للسياسة الاقتصادية لرفسنجاني، وبالتحديد رابطة رجال الدين المناضلين (تنظيم الروحانيات) الذي كان ينتمي إليه -علي أكبر ناطق نوري* - رئيس مجلس الشورى، رغم أن هذا المجلس نفسه كان قد رفض التجديد لـ -محسن نوربخش - وزير الاقتصاد عام 1993، وحاول استدراج -عبد الحسين وهاجي - وزير التجارة لاستجوابه ودفعه للاستقالة، لكن دفاع المرشد عن رفسنجاني وسياسته حال دون ذلك²⁶.

وارتبط قرار تخفيض الدعم بسياسة خفض الإنفاق الحكومي والحفاظ على رصيد الجمهورية الإسلامية من العملة الصعبة، الأمر الذي كان له أثره على الطبقات المحرومة والفقراء بصفة أساسية، مما دفع برفسنجاني عام 1993 إلى تنشيط القطاع التعاوني الذي يفترض أنه الركيزة الثانية للاقتصاد الإيراني، بهدف توفير السلع الضرورية بأسعار معتدلة، حيث أشارت المصادر إلى أن الفارق بين أسعار السلع المعروضة في التعاونيات كانت تقل عن نظيرتها في السوق الحرة أحيانا بنسبة 124%²⁷.

ثانياً: أزمة المرجعية الدينية (مسألة خلافة الخميني)

وفضلاً عن القضية الاقتصادية التي كانت ساحة للتجاذب الداخلي، يقود الحديث كذلك عن خاصية أخرى وهي قضية ولاية الفقيه بتفصيلاتها وتشعباتها المتعددة وتساؤلاتها حول: أي دور للفقيه؟ وهل يصلح خامنئي على وجه الخصوص فقيهاً؟ وهي القضية التي يقف وراءها آية الله -حسين منتظري** - خليفة الإمام الخميني المخلوع.

وكان مجلس الخبراء المكلف باختيار المرشد قد عين آية الله -حسين علي منتظري- في منصب المرشد المقبل للثورة الإسلامية، وظل في هذا المنصب حتى مارس عام 1989، ولكن في أعقاب أزمة "إيران غيث" عام 1986 واعتقال مهدي هاشمي-شقيق صهر منتظري- وإعدامه عام 1987 بسبب كشفه أسرار صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران أثناء الحرب مع العراق بدأ نجم منتظري يخبو²⁸، وعندما تجرأ منتظري على توجيه انتقادات متكررة وحادة للمسار السياسي للجمهورية الإسلامية قرر الخميني في مارس عام 1989 عزله من منصبه: ولم ينس أن ينزع منه لقب "آية الله" ويلقبه بـ "حجة الإسلام والمسلمين" الأدنى مرتبة، وأمره بألا يشغل نفسه إلا بالعلوم الدينية وأن يبتعد عن السياسة²⁹.

لقد دفع الوضع السياسي الجديد في إيران بعد 1989، إلى ضرورة إعادة النظر في الدولة الإيرانية، والتحول إلى المزيد من المؤسسية في عملية صنع القرار، والنظر في مسألة خلافة الخميني لبدء الصراع في هذه المرحلة بين مؤسسات النظام الإيراني التي سيطر عليها تياران هما التيار البراغماتي بقيادة رفسنجاني، والتيار الراديكالي بقيادة أكبر محتشمي³⁰. وهو الصراع الذي انتهى لصالح البراغماتيين الذين تمكنوا بعد وفاة الخميني من تحقيق نصر سياسي هام تمثل في زيادة سلطات رئيس الجمهورية وإقالة اثنين من الراديكاليين البارزين في النظام هما: حسين موسوي رئيس الوزراء، وعلي أكبر محتشمي وزير الداخلية³¹.

للإشارة كان الخميني قبل وفاته بأسابيع قليلة، قد بعث برسالة إلى رئيس مجلس الخبراء -علي مشكيني- يؤكد فيها على أنه كفاية أن يكون المرشد مجتهد، وعليه بعد إقصاء آية الله حسين منتظري، لم يعد يتعين على الفقيه أن يكون مرجع تقليد رئيسي، الأمر الذي خلق جبهة من المعارضين من رجال الدين المعتدلين ودفع بالتالي الخميني إلى إعلان عزمه إجراء إصلاحات جذرية في الدستور في أبريل 1989 حيث أصدر مرسوماً يقضي بتشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور، وقام بتعيين عشرين شخصاً، وعين مجلس الشورى خمسة آخرين لتصل عضوية المجلس المذكور إلى 25 عضواً، وأصدر الخميني تعليماته إلى المجلس بضرورة الانتهاء من هذه المهمة في غضون شهرين³². كما أوصى المجلس المشكل لمراجعة الدستور، بشطب مرجع التقليد كشرط مسبق لمنصب المرشد³³، وعليه فقد زادت التعديلات الدستورية أيضاً سلطات رئيس الجمهورية الذي أصبح على رأس المجلس الأعلى للأمن القومي، وينسق أنشطة الدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية، وقد

عكس ذلك الانتقال من مرحلة تثبيت أقدام الثورة الإسلامية، إلى مرحلة أخرى هي إعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة³⁴.

ولأجل حل الإشكالية المتعلقة بخلافة الخميني، حاول بعض مؤيدي رجال الإمام خلال اجتماع مجلس الخبراء العاجل انتخاب مجلس قيادي يتكون من: حجج الإسلام خامنئي ورفسنجاني وأحمد الخميني (نجل الإمام) ومعهم مشكيني وأردبيلي، لكن في النهاية تم التصويت على القيادة الفردية، وكان السبب في ذلك أن رجال الإمام مثل خامنئي ورفسنجاني وأحمد الخميني كانوا يفتقرون إلى الدرجة الدينية الرفيعة لمراجع التقليد*، ومن ثم يصعب مقارنتهم بقامات دينية مثل آيات الله العظام: كلبيكاني ومرعشي نجفي والأملّي وعراقي، ولو تم الأخذ بالقيادة الجماعية، لما أمكن تجاهل هؤلاء المراجع العظام واستبعادهم من مجلس القيادة السياسية³⁵.

وعليه فإنه رغم أزمة الزعامة التي عرفتتها الجمهورية الإسلامية، فإن الطريقة التي حلت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب الفقيه، فقد صوت مجلس الخبراء لصالح-علي خامنئي- عملاً بوصية الخميني الذي كان يفضل أن تؤول الخلافة إلى شخص لا إلى مجلس قيادة**، رغم أن عدد من طالبوا بتشكيل المجلس كان كبيراً. ولعب رفسنجاني دوراً رئيسياً في ذلك. إذ حسب رواية هذا الأخير، فإن اجتماعاً ضم الإمام الخميني قبل رحيله بشهور مع رؤساء السلطات الثلاث حينها، خامنئي (رئيس الجمهورية)، ورفسنجاني (رئيس البرلمان)، وآية الله أردبيلي (رئيس السلطة القضائية) بالإضافة إلى السيد أحمد الخميني، وجرى الحديث حول الفراغ القيادي الذي سيحدث بعد رحيل الإمام، وحينها قال الخميني، "لن يحدث فراغ قيادي فلديكم من يسده" مشيراً إلى السيد خامنئي³⁶.

سمح تعديل الدستور هذا ل-علي خامنئي- بأن يخلف الخميني في أوت عام 1989، ولم يكن حينها بذات الصفات الشخصية والمؤهلات الدينية* التي كان يتمتع بها سلفه الخميني أو مثلاً كان لدى كبار العلماء الآخرين. إلى ذلك من المفيد الإشارة إلى أن الخميني نفسه كان قد صرح قبل وفاته بثلاثة أشهر، بعدما قسم علماء الدين بين أولئك الذين كانوا متخصصين في المسائل الدينية، وأولئك الأكثر خبرة وإطلاعا على المسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعالم المعاصر، بأن هذه المجموعة الأخيرة هي التي ينبغي لها أن تحكم نظراً لمعرفتها الكبرى في مسائل العصر³⁷. ولذلك كان محتملاً أن يمنح أكثر أتباع الخميني ولأئمة كبار العلماء مثل -كلبيكاني ومرعشي وقمي- الذين لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية، وهو أمر أثار الكثير من المخاوف والتساؤلات³⁸. ومن ثم لم يكن مستغرباً أن يواجه النظام معارضة من علماء الدين الشيعة حول ولاية الفقيه وإن كانت تقتصر إلى التنظيم نسبياً**، إذ بينما تنادي الأغلبية الصامتة بانسحاب رجال الدين من السياسة، فإن البعض يفضل أن يحتفظ رجال الدين بدور إشرافي في النظام السياسي، بينما يقبل آخرون- بقيادة منتظري- مفهوم ولاية الفقيه من حيث المبدأ لكنهم يعترضون على مؤهلات خامنئي لتبوء هذا المنصب³⁹.

إن تعيين شخصية كهذه في هذا المنصب أدى إلى نوع من الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، لأن الفقيه لم يعد في نفس الوقت رئيس الدولة والزعيم الديني، مادام المرشد الجديد لا يملك شرعية دينية حقيقية. وحينها سعى خامنئي بالفعل إلى حيافة هذه الشرعية، محاولاً بنحو خاص أن يعترف به كمرجع يقتدى به بعد وفاة -آية الله محمد علي آراكي- عام 1993، (آخر مرجع كبير مقبول في الهرمية الشيعية)، لكنه اصطدم بمعارضة حازمة من قبل فئة علماء الدين الإيرانية الرفيعة في "قم"⁴⁰.

لقد كانت هناك قناعة شائعة بأن الجمع بين الزعامة الروحية والسياسية في شخص واحد -وهو ما يرمز إلى الدمج النهائي بين الدين والسياسة- قد أصبح عديم الجدوى، في غياب الزخم الثوري الذي كانت تحركه الشخصية الكاريزمية لآية الله الخميني، حيث رأى المنتقدون للسيد خامنئي وتياره أن حصول الأخير على منصب المرجعية العظمى، يجسد عملية خلط سياسي بالمذهبي، وهو ما يصب في اتجاه تسييس هذا المنصب الرفيع لدى المسلمين الشيعة، ولكن إيران الدولة والثورة لم تعد تعرف فرقاً كبيراً بين الدين والسياسة، حيث تلاشى الحد الفاصل بين الدين والسياسة⁴¹.

ولأن المرجعية-بإجماع الشيعة- هي امتداد لولاية الأئمة المعصومين، فقد شهدت إيران على هذه الخلفية لأول مرة في تاريخها طغيان العامل السياسي على العامل المذهبي وهناك ما يكفي من الأدلة على تنامي مشاعر اللامبالاة والاستخفاف بين الإيرانيين العاديين نحو فضائل الطبقة الدينية الحاكمة، والمزايا الفلسفية للمثل الثورية، حيث أخذ نفوذ رجال الدين يتلاشى تدريجياً، نتيجة لحرب مدمرة ومحاولات الابتعاد عن القوى الاقتصادية العالمية، وتقشي ظاهرة سوء الإدارة الحكومية، وتقادم الآثار الناجمة عن انتشار الأفكار والظواهر الدخيلة⁴². ومع تراجع أهمية المثل الثورية، فإن مسألة زعامة إيران الروحية للشيعة وما صاحبها من جدل حول مدى مشاركة رجال الدين في الحكومة، والشخصية التي يجب أن تترأسها كل ذلك توارى خلف الحاجة الملحة لتخليص الدولة من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: تطور سلوكيات المجتمع والبحث عن قيم جديدة

وبالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية، والجدل حول دور الدين وولاية الفقيه وما أفرزه من طغيان سياسي على الديني، كان المجتمع الإيراني يعيش على وقع تغيرات داخلية متعددة الجوانب في اتجاه البحث عن قيم جديدة. رغم الهيمنة المتزايدة للمجال الديني على النظام السياسي والإجراءات المتخذة لفرض نظام أخلاقي إسلامي.

وترافقت هذه الديناميكية الاجتماعية مع تطور لا سابق له في السلوكيات السكانية والتي تجلت في تباطؤ للنمو السكاني. ذلك أن وعي النظام بمخاطر النمو السكاني وعواقبه الاقتصادية تم اعتماد سياسة اختيارية* لتنظيم الأسرة مشابهة لتلك التي باشرها نظام الشاه السابق والتي عبرت عنها الخطة الخماسية الأولى (1989-1993) والثانية (1995-1999) من أجل حث العائلات على الحد من عدد أطفالها حيث ساهم ذلك في تباطؤ

النمو السكاني بفعل انخفاض الخصوبة التي هبطت إلى 2.1 طفل لكل امرأة عام 2003، كما انخفض معدل النمو السكاني المتوسط إلى ما يقارب 2% ما بين سنتي 1986 و 2003⁴³. وقد تعززت فعالية هذه السياسة العائلية كثيرا بالارتفاع الواضح جدا في المستوى التربوي المتوسط للسكان (وللنساء بنحو خاص) من خلال محور الأمية بين البالغين والتعليم المتزايد والمعمم للأطفال. فقد ارتفع معدل تعلم الرجال والصبيان فوق ست سنوات من 59% عام 1976 إلى 71% عام 1986، ثم قفز إلى 51% عام 1996 وبينما انتقل هذا المعدل عند النساء والبنات من 35% عام 1976 إلى 52% عام 1986 ثم إلى 74.5% عام 1996⁴⁴.

وبالمثل شكلت جماعة الشباب والنساء أبرز المؤشرات على التحولات الاجتماعية بفضل ثباتهما وتطور دورهما ومطالبهما. فقد طور الشباب بفضل مستواهم التعليمي واعتيادهم على نمط حياة حضري معارضة طبيعية للنظام الإسلامي قائمة جوهرها على مطلب احترام الحريات الفردية. و هو تطور بدأ منذ الثورة حيث فرض هؤلاء أنفسهم كمجموعة اجتماعية مستقلة وطالبوا بحقوقهم في وجود خاص خارج الالتزامات التي يفرضها النظام العائلي التقليدي. كما أدت عملية التسييس من قبل الخميني ومختلف وجوه النظام وكذلك الأحزاب السياسية العلمانية (قبل تصفيتهم بعد الثورة) إلى توعية للشباب⁴⁵. وفوق ذلك شكل هؤلاء القسم الأكبر من قوافل الدعم للنظام بانضمامهم إلى صفوف الحرس الثوري وقوات التعبئة، كما أن شباب اتحاد الطلبة المسلمين في الخارج هم الذين استولوا على السفارة الأمريكية في طهران عام 1979، وأخيرا هم الذين أمنوا تجدد النخب السياسية والتكنوقراطية بعد الثورة⁴⁶.

وبموازاة ذلك ثبتت النساء وطالبن بإنهاء التمييزات اتجاههن، وقد استمدت الحركات النسوية أصولها أيضا من التعبئة الثورية، حيث عاشت نساء كثيرات الثورة بوصفها فرضا اجتماعيا وسياسيا، من خلال المشاركة في التظاهرات والنشاطات السياسية. وعليه كن يعتبرن أن الرجال والنساء عناصر شعب واحد بمعزل عن كل تمييز جنسي⁴⁷، فيما كان فصل الرجال عن النساء من المقومات الأساسية للمجتمع الإيراني. والحال فإن الإيرانيات المتعطشات للحرية، وجدن في عملهن النضالي فرصة للخروج من إطار عائلي خانق وإثبات أنفسهن اجتماعيا ، وفي هذا الشأن يوضح -قريبا عادلخاه- إلى أي حد كان الانتماء إلى الحركة الإسلامية يعتبر كنهضة تضع حدا لفساد النظام السابق، وتجعل إيران لاعبا تاريخيا أكثر مما كان تعبئة وتجنيدا⁴⁸.

لكن في السياق الجديد رفضت هذه الشريحة الإجراءات وكذلك التمييزات التي ترافقت مع إرادة فرض نظام أخلاقي جديد من خلال الفصل بين الجنسين في المدارس وتجاوزات حزب الله ضد النساء غير المحجبات علاوة على قوانين الرقابة السياسية من قبل قوات التعبئة والحرس الثوري*، وتدخل الدولة في المجال الخاص، حيث يحلل -قريبا عادلخاه- هذا الوضع السائد في المجتمع الإيراني بالقول: "أن إيران هي إحدى البلدان الفريدة التي تعتبر فيها المسألة الجنسية مسألة سياسية صريحة"⁴⁹. غير أن هذه الإجراءات القمعية التي تحد من حقوق المرأة لم تكسر الديناميكية المتولدة مع الثورة إذ واصل عدد معين من الشخصيات النسائية* الدفاع عن حقوق النساء، والتتديد بشدة بمجمل تلك الإجراءات سواء من خلال سلوكهن ، أم تعبئتهن في حركات نسوية. الأمر

الذي آل بهن إلى تشكيل تيار نسائي حقيقي بعد نهاية الحرب مع العراق، يطالب بأن يكون للنساء سبيل إلى مجمل النشاطات التي يمارسها الرجال وكان يقوده حقوقيون مثل -شيرين عبادي* ومهرا نغيز كار-، وعلماء اجتماع مثل: شهلا عزازي وبرلمانيات وصحفيات. وقد أدى ذلك إلى الدخول الكثيف للنساء في المشهد الاجتماعي (جمعيات، إدارات، منشآت، جامعات.... الخ) وتقدمت حصة النساء من مجمل المسجلين في الجامعة من 9.2% عام 1986 إلى 52.5% عام 2003 كما ارتفعت حصة النساء الناشطات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من 22.2% عام 1990 إلى 33.8% عام 2003، وبدأ من مرحلة التسعينيات تم إنشاء جمعيات مهنية نسائية تخص الصحافيات، الناشرات، الممرضات، المدرسات.... الخ، والتي صاغت مطالب خاصة لنفسها. لكن على الرغم من تزايد نشاطهن في القطاعات الاقتصادية، لا يصلن إلا نادرا إلى المناصب العليا، حيث لا يزال المجال السياسي محظورا عليهن، إذ لا نجد مثلا أي امرأة في منصب وزير، وإنما نجد فقط حوالي 4% منهن نوابا كما كان الحال في البرلمان السابع (2004-2008)**، وهو ما يعني استبعاد حقيقي للنساء اللاتي وجدن في الاستثمار في مجالات العلم والمهارة المهنية الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذاتهن كأفراد⁵⁰.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت الجبهة الداخلية تركيز الصراع السياسي في الحقل الديني ذاته. فقد أدى الجدل الذي ثار حول دور الدين في الدولة في أواخر الثمانينيات بين المفكرين المتدينين الموالين للثورة، إلى ظهور جماعات "شبه معارضة دينية"، تنتقد النظام على أساس ديني، وتسعى إلى إصلاح النظام السياسي بوسائل سلمية بما لا يتعدى الحدود التي أرساها الدستور. ويقود هذه التشكيلات مثقفين متدينين ورجال دين شيعية اشترك كثير منهم في الثورة ضد الشاه، وشغلوا مناصب في النظام خلال السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية، لكنهم تعرضوا للتهمة لاحقاً بسبب ميولهم الليبرالية⁵¹. وقد اشتهر ممثلوا هذا التيار بالدفاع عن أفكار التسامح والديمقراطية وفصل الدين عن الدولة، حيث استفاد هؤلاء من مناخ وصول رافسنجاني إلى السلطة الذي وضع في المقدمة رؤية تكنوقراطية بدلا من رؤية أيديولوجية للنظام. وفي هذا السياق يعارض الدكتور عبد الكريم سروش* بشدة تحويل الدين إلى أيديولوجية دولة، ويدعو إلى التفسير العقلاني للإسلام، بدلا من التشدد المتصلب فيه، حيث لا يوجد تعارض بين الإسلام والديمقراطية حسب رأيه⁵²، وقد وجدت وجهة النظر هذه لها مكانة بين المثقفين التكنوقراطيين وطلاب علوم الدين في مدارس "قم" و"مشهد" الدينية.

للتذكير فإنه حتى عام 1989 كان لكاريزما مرشد الثورة الراحل وقدراته الفائقة في توجيه الرأي العام أثره في ضبط مسار المشهد السياسي الداخلي. وبغياب القيادة الكاريزمية للإمام الخميني، وتوقف الحرب مع العراق، وما رافقها من تراجع الزخم الثوري والنشوة الإيديولوجية، بدأت الساحة الداخلية الإيرانية مرحلة جديدة من التفاعل والنزوع إلى التغيير، ميزها حرية نسبية على صعيد الأخلاق الإسلامية وبداية انفتاح على الصعيد الثقافي (تخفيف الرقابة على اللباس الإسلامي للنساء، تراجع الإجراءات القمعية في مواجهة تكاثر الهوائيات الفضائية... الخ)، وبتشجيع من سيد محمد خاتمي (وزير الثقافة آنذاك) ظهرت في الأكشاك مجالات فكرية جديدة

(إيران الغد، الحوار المجتمع السالم...الخ)، نشرت مقالات حول مشاكل إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحولت إلى مختبرات فكرية حول إمكانية قيام إيران ما بعد الإسلامية، حيث تناولت هذه الإصدارات عدة موضوعات عزيزة على القوميين الدينيين (الإسلام، والديمقراطية والعلمانية وتعدد الأحزاب والحدثة...الخ)⁵³. كما نشرت هذه المجالات عدّة مقابلات مع أشهر المفكرين الغربيين، حاورتهم مجلة -كفتكر- حول موضوعات المجتمع⁵⁴، وعلى مدى التسعينات تكاثرت ترجمات لفلاسفة وباحثين غربيين كما تم نشر عدة كتب وضعها كتاب إيرانيين. وهو ما فسره المحللون خارج إيران على أنه ارتداد عن الشعارات الإسلامية والثورية⁵⁵.

وفي السياق ذاته فإنه نظرا لقلة انفتاح النظام السياسي وقلة الجاذبية التي تقدمها التشكيلات الرسمية بنظر الشبان*، ترجم ذلك كله بازدهار للمنظمات غير الحكومية في إيران، بلغ عددها سنة 2004 أكثر من 8000 منظمة غير حكومية ناشطة في الشؤون الاجتماعية وحماية الطفل والبيئة والتربية ومساندة النساء والمسائل الثقافية...الخ، وقد برهنت هذه المنظمات على ديناميكية كبيرة على الرغم من نقص الموارد المالية والدعم والاهتمام من قبل الدولة⁵⁶. وبموازاة ذلك تكاثرت تظاهرات المواقع** (blogs) سواء في داخل إيران أو خارجها، والتي عرفت تدخل لممثلي الجمعيات وإجراء مناقشات علنية حول وضع البلد السياسي. بينما لعبت النقابة الطلابية (مكتب تحكيم الوحدة) دورا مهما في هذا التطور حيث طالبت هذه الشريحة باستفتاء في سبيل مراجعة الدستور والانتقال إلى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية، علاوة على توجيه النقد إلى الحكومة وخصوصا في مجال سياستها الاقتصادية⁵⁷. والدخول حتى في مواجهات عنيفة مع قوى الأمن إثر تظاهرة تضامن مع جريدة سلام عام 1999***.

لقد اجتاحت الحركة الرافضة للنظام التقليدي مجمل المجتمع، وحتى في فئة علماء الدين الشيعة ترافقت الثورة مع استبعاد نسبي لكبار آيات الله المعارضين لتدخل علماء الدين في الحقل السياسي، وصعود مكانهم حجج الإسلام الشبان (المنتمين إلى فئة علماء المتوسطة)، الأكثر تسييسا. وبفضل تقلد هؤلاء لمناصب مثل: القضاء التعليم والدبلوماسية...الخ، تمكنوا من الحصول على شرعيتهم من السلطة الجديدة واضطلعوا بدور مؤثر في المجتمع، من خلال تعبئتهم في إنشاء أجهزة ومؤسسات (مثل قوات التعبئة، ومنظمة جهاد البناء) الأمر الذي أتاح لهم الفرصة للصعود اجتماعيا والوصول إلى مناصب مرتفعة في الإدارات والمنشآت العامة أو التي تديرها المؤسسات الدينية. فيما ساهمت جهود -غلام رضا كرباسشي- (رئيس بلدية طهران) في التسعينيات، الذي أنشأ مراكز ثقافية ومكتبات في جنوب المدينة وفرض معايير إسلامية اللباس في تخفيف الفروقات بين شبان الطبقات الميسورة والمتوسطة وشبان الطبقات المحرومة، التي كانت بالغة البروز في الستينيات والسبعينيات⁵⁸.

إن محاولات النظام لاقتراح حل إسلامي لم يمنع السلطات من استعمال كل مؤسسات النظام السابق والإقلاع حتى عن تطبيق السياسات الإسلامية في معظم الأحيان حيث ظلت تدبر البلد دولة توزع الربح النفطي على زبائنها السياسية ومنح حق الاستغناء "للمقلدين" وأولئك الذين كانوا على مستوى معين من المسؤولية،

الأمر الذي قاد إلى اعتناق أنماط حياتية جديدة خلافا لقيم التضحية والقتال الذي ينادي بها النظام. ولذلك خابت آمال أولئك الذين كانوا يؤيدون النظام تأييدا أعمى، بعدما وجدوا أنفسهم أمام مجتمع تشكل فيه المادية والرغبة الاستهلاكية خلف الواجهة الإسلامية قيما أساسية، علاوة على ظهور أثرياء جدد. حيث أشارت بعض الصحف الإصلاحية إلى الاحتفالات البادخة لرجال الدين بمناسبة أعياد ميلاد أولادهم، ونمط حياة أعيان النظام وعائلاتهم القريبة إضافة إلى تعيين الموالين للنظام في كل المراتب الهرمية للقطاع العام الذي يمثل حوالي 80% من الاقتصاد رغم افتقارهم للكفاءة، كما جمعت فئات اجتماعية مرتبطة بحراس الثورة وشبكات قريبة من النظام، ثروات طائلة من خلال اللصوصية والتهريب، فيما تمكن رؤساء المؤسسات الدينية من بناء إمبراطوريات اقتصادية بفضل مسانداتها السياسية (سهولة الحصول على التسليفات المصرفية) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المظالم المتعلقة بتوزيع المداخل. وحسب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام 2004، كان 20% الأكثر فقرا يملكون 5.1% من الدخل عام 1998، في ما كان 20% الأكثر ثراء يملكون منه 49.9%⁵⁹. وأثار وضع كهذا استياء كبير من طرف المواطنين ترجم بلا مبالاة شاملة تجاه المسائل السياسية وهي لامبالاة ظهرت في وقت مبكر، إذ أكدت استطلاعات أن خطاب الخميني في شهر ديسمبر عام 1982، الذي كان يبشر بإرجاع الحريات الفردية والتخفيف من القمع لم تصغ إليه سوى أقلية من السكان⁶⁰.

إن هذا الانقسام بين الدولة والمجتمع يتجلى في ما عبر عنه عالم الاجتماع "فرهاد خسروخافر" بالقطيعة بين الدولة الإسلامية، أي النظام الحاكم باسم الشرعية الدينية والمجتمع ما بعد الإسلاموي الذي تحركه قيم الفردية والاستقلالية والاستهلاك، بدل قيم النقشف الثوري والإيثار والتضحية التي بنى عليها النظام السياسي إستراتيجيته التعبوية في سنوات الثورة الأولى، وخلال الحرب الطويلة مع العراق⁶¹. وقد فاقمت هذه التطورات من حدة التوترات على السياسة الداخلية، إذ حولت هذه الوقائع إيران إلى بلاد ذات تغيرات غير مسبوق وأحيانا متناقضة.

الخاتمة

يمكن القول أن الحرب مع العراق قد حجبت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد وبقيت آثارها تلقي بظلالها على الإيرانيين لمدة طويلة. لكن بانتهاء الحرب ووفاة الخميني عام 1989، بدأت حقبة جديدة أتمت بالتركيز على السياسة الداخلية بفعل تأثير العديد من التغيرات التي باتت تفرض نفسها على إدارة النظام في مختلف الجوانب التحديثية وذات العلاقة بالإصلاح السياسي الذي تركز في الحقل الديني ذاته. وقادت هذه الوضعية إلى ضرورة انتهاج سياسة براغماتية أملت لها ظروف إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، علاوة على الجدل حول دور الدين وشروط تقلد المرجعية، وما رافقها من تطور على مستوى سلوكيات المجتمع التي قادت إلى اعتناق أنماط حياتية جديدة مخالفة لتوجهات النظام ومثله الثورية ومن ثم أصبح الاهتمام ليس على تصدير الثورة بل المحافظة على هوية الدولة، وبات واضحا أن النظام الإيراني بصدد الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وبالتالي ترسيخ مؤسسات الدولة.

الهوامش

¹ علاء طاهر، تسييس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 22، جوان 1994، ص5. وانظر كذلك: تيبيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت 2008، ص13.

² محمود منشيوري، التغيرات الاجتماعية في إيران بعد حقبة الخميني، تقرير موجز رقم 10، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج-تاون في قطر 2015، ص1.

* علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1934-2017) سياسي ورجل دين إيراني، حكم عليه بالسجن عدة مرات خلال حكم الشاه. ويعتبر الرجل الثاني في النظام وأحد أبرز الشخصيات المؤثرة في سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ قيامها عام 1979. شغل عدة مناصب بعد الثورة بما في ذلك رئاسة البرلمان (1980-1989) ورئاسة الجمهورية (1989-1997) لدورتين متتاليتين، وكان منصب رئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام آخر منصب شغله.

³ مهدي شحادة جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1999، ص104.

⁴ "اقتصاد إيران المريض على المشرحة"، الموجز عن إيران، السنة4، العدد3، جويلية1992، ص11.

⁵ Hooshang amirahmadi, révolution and économic Transition, The iranien experience Ny: state university of New York, press 1990, p292.

⁶ محسن ميلاني، "سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجاهبة والبراغماتية والاعتدال". في: جمال سند السويدي تحرير، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 1998، ص127.

⁷ حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية رأس الخيمة 1999، ص11، وانظر كذلك: عزمي بشارة، محجوب الزويدي تحرير، العرب وإيران، مراجعة في التاريخ والسياسة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2012، صص128-140.

⁸ تيبيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص208.

⁹ Anoushirauan Ehteshami, "after Khomeiny: the struggle of power in the iranien second republic" political studies, vol 9, n°1, 1991, pp 148-150.

¹⁰ يهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى البرلمان" في: جمال سند السويدي (تحرير)، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، طبعة ثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1998، ص89. وانظر كذلك: نجلاء مكاوي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت 2015، ص35. وكذلك: هالة سعودي، "أزمة الخليج ودولتا الجوار": تركيا وإيران" في: أحمد الرشيدى محرر الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991، ص285.

* جرت محاولة الاغتيال خلال إلقاء الرئيس رفسنجاني خطاباً أمام قبر آية الله الخميني في الذكرى الخامسة عشر لوصول الخميني إلى طهران في أول فيفري 1994. وقد أعلنت مجموعة سرية أطلقت على نفسها اسم "الضباط الأحرار في الحرس الثوري" مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال. وقد سبق أن تعرض رفسنجاني لاغتيال عام 1981 الذي اتهمت به منظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام.

¹¹ Anoushirauan Ehteshami, "after Khomeiny : the struggle of power in the iranien second republic", opcit, pp 184-185.

¹² يهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى البرلمان" في: جمال سند السويدي (تحرير)، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره، صص89-90.

- ¹³ ميشال نوفل، "إيران القيمة الإستراتيجية". مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد 49، فيفري 1996، ص 8، ولتفاصيل أكثر أنظر: هوشانج أمير أحمدي، "تقييم خطة التنمية الأولى في إيران، والتحديات التي تواجه الخطة الثانية"، في: جمال سند السويدي، (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص 412.
- ¹⁴ Rouhollah k. Ramazani, iran's foriegn Policy :both North and South, middle east journal 46, N°=3, Summer1992, P402.
- ¹⁵ محمد أحمد مقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية، على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية-العربية دراسة حالة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة، الأردن، المجلد 40، العدد 2، مارس 2013، ص 453.
- ¹⁶ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 202-203.
- ¹⁷ محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجاهبة إلى البراغماتية والاعتدال، في: جمال سند السويدي، (تحرير)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص 128-129 .
- ¹⁸ باكينام الشرقاوي، "قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة مقارنة للحالة التركية والإيرانية"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 298.
- * تعود بدايات الاهتمام بهاتين الجزيرتين إلى عهد نظام الشاه السابق بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، انظر: "المناطق التجارية الحرة في إيران"، الموجز عن إيران، السنة 5، العدد 8، أبريل 1996، ص 11-12.
- ¹⁹ المناطق التجارية الحرة في إيران، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- ²⁰ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 203-204.
- ²¹ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 204.
- ²² "الحياة الحزبية في الجمهورية الإسلامية"، الموجز عن إيران، السنة 3، العدد 11، جويلية 1991، ص 5.
- ²³ باكينام الشرقاوي، "قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 294.
- ²⁴ "نظرة شاملة إلى برامج رفسنجاني الاقتصادية: إنجازات وهزائم في العام الأخير للرئيس البراغماتي"، الموجز عن إيران، السنة 6، العدد 16، ديسمبر 1996، ص 10-12.
- * قدرت هذه الخسائر منذ قيام الثورة وحتى عام 1993 بـ 120 مليار ريال وهو ما يساوي 1.6 مليار دولار.
- ²⁵ باكينام الشرقاوي، "قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 263.
- * ناطق نوري هو أحد رجال الدين الذي برز دوره قبل الثورة، وكان من طلاب الحوزة العلمية في مدينة "قم". وشغل منصب وزير الداخلية عقب الثورة (1981-1985) ثم رئيس للبرلمان الرابع (1992-1996) والخامس (1996-2000) لتفاصيل أكثر أنظر: ولفريد بوختا، من يحكم إيران؟ ص 52.
- ²⁶ "ناطق نوري ومستقبل الاقتصاد الإيراني"، الموجز عن إيران، السنة 6، العدد 20، أبريل 1997، ص 12، وانظر كذلك: "تردي الأحوال الاقتصادية، استمرار توتر علاقات إيران الخارجية"، الموجز عن إيران، السنة 4، العدد 9، جانفي 1993، ص 3.
- ²⁷ باكينام الشرقاوي، "قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 235.
- ** آية الله حسين علي منتظري (1922-19 ديسمبر 2009)، هو رجل دين إيراني وأحد أبرز قادة الثورة الإسلامية، حكم عليه بالإعدام في عهد نظام الشاه عام 1975 وأطلق سراحه بعد ثلاث سنوات، وبعد انتصار الثورة عينه الخميني نائبا للمرشد الأعلى لكنه بعد مدة اختلف مع النظام في بعض القضايا وهذا ما أدى إلى عزله عن منصبه.
- ²⁸ Baqer Moin, Life of The ayatollah, London : IB , Tauris, 1999, p292.
- ²⁹ إلهه روستامي بوقي، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة فاطمة نصر، زاد بوكس، لندن 2010، ص 65.

³⁰ نجلاء مكايي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت 2015، ص 34.

³¹ أنور قرقاش، "إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل"، في: جمال سند السويدي (محرر) إيران الخليج، البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص 27. وانظر كذلك تييرري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص 317-318.

³² بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى البرلمان في: جمال سند السويدي (محرر)، إيران والخليج البحث عن الاستقرار"، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

³³ تييرري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص 134-135، وانظر كذلك: مهدي نوربخش "الدين والسياسة والاتجاهات الإيديولوجية في إيران المعاصرة"، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص 45-46. وانظر كذلك محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البراغماتية والاعتدال، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

³⁴ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 199-200. وانظر كذلك: Mohsen M milani, the évolution of the iranian présidency : from bani sadr to rafsanjani british journal of middle eastern studies, 20, n°=1, 1993, pp 83-85.

* مراجع التقليد هم زعماء المذهب الشيعي، ويترقون إلى هذه المرتبة بعد التدرج من مرحلة الطالب إلى الطالب المتوسط إلى تقية الإسلام ثم إلى لقب حجة الإسلام والمسلمين، وبعد إعداد بحوث مستقلة يطلق عليه لقب مجتهد، وهو المؤهل المعادل للقب آية الله ومن بين هؤلاء يتم اختيار مراجع التقليد، الذين يطلق عليهم "آية الله العظمى".

³⁵ مصطفى اللباد، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة 2008، ص 226.

** لم يحظ الاقتراح بتشكيل مجلس القيادة بالموافقة من قبل أعضاء مجلس الخبراء، لأنه كان من الصعب العثور على الأشخاص المؤهلين لتشكيل المجلس في فترة وجيزة.

³⁶ مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

* في هذا الخصوص حمل خامنائي لقب آية الله، رغم أنه لم يكن قد نشر أي مؤلف ديني يجيز له بلوغ هذه المرتبة، وحتى إعلان اسم خامنائي مع نهاية عام 1994 بوصفه أحد المراجع الكبار للشريعة الإثني عشري، فإنه لم تكن له رسالة علمية معروفة لعامة المؤمنين، تجيز له حمل لقب "آية الله" على ما تقتضي به تقاليد الحوزة العلمية.

³⁷ تييرري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³⁸ بهمان بختياري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

** حول الجماعات المختلفة في المعارضة الدينية لولاية الفقيه، انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي 2003، ص 119-123.

³⁹ وليد محمود عبد الناصر، "عشرون عاما بعد الثورة، إلى الدولة السياسية الدولية"، مركز الأهرام، القاهرة، السنة 55، العدد 136، أبريل 1999، ص 16.

⁴⁰ مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره، ص 235-236.

⁴¹ مهدي بازرخان، الحد الفاصل بين الدين والسياسة، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979، ص 48.

⁴² جمال سند السويدي، "المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران"، في: جمال سند السويدي محرر، مرجع سبق ذكره، ص 470.

* في سبيل ذلك كان الخميني قد حرر ميثاق الإخاء عام 1988 من أجل منع الحمل وتنظيم الأسرة تحت شعار "عائلة أصغر هي عائلة أسعد".

⁴³ تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-238.

⁴⁴ تييري كوفيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

⁴⁵ Farhad Khosrokhavar, Anthropologie de La révolution iranienne, Le rêve impossible, éditions L'harmattan, paris, 1997, p36.

⁴⁶ تييري كوفيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-257، للإشارة أنه في بداية الثمانينيات كان عدة وزراء في حكومة -محمد علي رجائي- دون سن الثلاثين، وكان -بهزاد نبوي- الذي فاوض على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في سن الثامنة والثلاثين.

⁴⁷ Fariba adelkhah, la révolution sous le voile , femmes islamiques d'Iran, éditions karthala, paris 1991, p50.

⁴⁸ Farhad Khosrokhavar, l'utopie sacrifiée sociologie de La révolution iranienne, éditions presse de La FNSP, paris , 1993, p122.

* شكل تنظيم حرس الثورة جهازا شبه عسكري عقائدي، مهمته الحفاظ على مكاسب الثورة، ويقوم قائد الثورة (المارش) بتعيين وإقالته رئيسه وقد تطورت هذه المجموعة بموازاة الجيش النظامي. بينما جرى إنشاء تنظيم قوات التعبئة في بداية الحرب مع العراق عام 1980 وكانت مهمته تأثير دفعات المتطوعين إلى جبهات القتال حيث تميزوا بتفانيهم وحبهم للشهادة. أنظر:

Farhad Khosrokhavar, le nouvel individu en Iran, cahiers d études sur la méditerranée orientale et le monde turco - iranien (CEMOTI) n°=26, 1998, pp125-128.

⁴⁹ Fariba Adelkhah, jeunesse d'Iran, Les voix du changement, éditions autrement, paris, 2001, p154.

* كان أشهرهن - أعظم طالباني - ابنة آية الله طالباني ونائبة في البرلمان و - زهرة رهنورد - مديرة جريدة (الباحثات عن طريق زينب) وزوجة مير حسين موسوي (رئيس الحكومة ما بين 1981-1988) إضافة إلى -فايزة رفسنجاني- ابنة هاشمي رفسنجاني ورئيسة مؤسسة (المرأة المعاصرة) وبرلمانية (1996-2000).

** شرين عبادي، محامية وقاضية مدافعة عن حقوق الإنسان، وهي مؤسسة مركز الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران حصلت على جائزة نوبل للسلام عام 2003 لجهودها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

*** مع ذلك تم تعيين -معصومة ابتكار- في منصب مسؤولة للبيئة في نيابة الرئاسة من سنة 1997 حتى سنة 2005، أثناء فترة الرئيس الإصلاحي -محمد خاتمي-.

⁵⁰ Azadeh Khian-Thiébaud, Les femmes iraniennes entre isLam état et famille, éditions Maisonneuve et Larose, paris, 2002, p187.

⁵¹ F. Khoskhavar , o. Roy, Iran: comment sortir d'une révolution religieuse, opcit, pp76-79.

* باحث ومفكر إسلامي من دعاة التجديد في الفكر الديني، اشتهر بنظرية-القبض والبسط في الشريعة- أصبح بعد انتصار الثورة عضوا في مجلس الثورة الثقافية وهي الهيئة المكلفة بأسلمة الجامعات، لكنه استقال منها بسبب اختلاف وجهة نظره مع المجلس.

⁵² ولفريد بوختا، من يحكم إيران؟، مرجع سبق ذكره، ص 114.

⁵³ تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص 208.

⁵⁴ N.Yavardi-D'Hallencourt, La difficile réémergence d'une presse indépendante en Iran :Kayan, une revue en requête modernité islamique. cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien(CEMOTI), n°20, 1995, p12.

⁵⁵ مهند مبيضين، "السياسة والاجتماع في إيران بعد 25 عاما" في: مركز القدس للدراسات السياسية، إيران، 25 عاما على الثورة: التحديات الخارجية والداخلية، 16 مارس 2004، ص 17.

* مثال ذلك أن حزب "مشاركة إيران الإسلامي" الإصلاحي الذي تأسس عام 1998، ويحمل فكرا تحرريا، لم يعرف انضمامات من قبل الشبان، مما يدل على الهوة العميقة بين السلطة والمجتمع.

⁵⁶ تييري كوفيل، مرجع سبق ذكره، ص 262.

** بمعنى أن الشخص الذي يحمل جهازا خلويا مزودا بكاميرا رقمية أو ينقل حاسوبا شخصيا، يتحول إلى صحفي (مخبر) مصور بلا حق الأحداث ويلتقط الصور من موقعه ويرسلها مدونة مع تعليقه الشخصي إلى الانترنت.

⁵⁷ فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت 2012، ص 174.

*** تم إغلاق هذه الجريدة إثر نشرها معلومات عن تورط النظام في اغتيال مثقفين عام 1998، لتفاصيل أكثر أنظر: ولفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2003، ص ص 180-183.

⁵⁸ تييري كوفيل، مرجع سبق ذكره، ص 258.

* يتحدث -ج فرانسوا بايار- عن جمهورية المقلدين لوصف إيران خلال التسعينيات وهي الفترة التي استشرى فيها الفساد وبات متطورا بلا شك على نحو أكثر منذ نهاية الحرب مع العراق، أنظر:

F,Adelkhah, J.F bayart, et o.roy, Thermidor en Iran, éditions complexe, Bruxelles 1993, pp83-86.

⁵⁹ تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 330-331.

⁶⁰ تييري كوفيل، مرجع سبق ذكره، ص 126.

⁶¹ Farhad Khosrokhavar, olivier Roy, Iran : comment sortir d' une révolution religieuse, éditions du seuil, paris, 1999, p p88-90.